

Distr.: Limited
3 December 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام
تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول)
الدورة الثانية والأربعون
نيويورك، 14-18 شباط/فبراير 2022

الإصلاحات الممكنة في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

إنشاء مركز استشاري

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

2	 ثانياً - إنشاء مركز استشاري
2	 هاء - الهياكل القانونية الممكنة
3	 واو - التكاليف والتمويل
11	 1- التكاليف والتمويل (نموذج الميزانية)

المرفق



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - إنشاء مركز استشاري

هاء - الهياكل القانونية الممكنة

1- النماذج الممكنة لإنشاء المركز الاستشاري

- 1- اعتبر الفريق العامل أن استقلال المركز الاستشاري مقوم بالغ الأهمية لكفالة شرعيته (*A/CN.9/1004، الفقرة 37)، وأن مستوى طابعه المؤسسي يمكن أن يؤثر في طريقة تقديمه للخدمات، وكذلك في استقلاله الفعلي أو المتصور، وفي مخطط تمويله.
- 2- وفي ضوء ذلك، لعل الفريق العامل يود أن ينظر في البنيان المؤسسي المحتمل للمركز الاستشاري، أي ما إذا كان سيأخذ شكل '1' هيئة حكومية دولية مستقلة من الناحية القانونية (مع إنشاء مكاتب فرعية إقليمية له في نهاية المطاف يمكن الوصول إليها في مختلف المناطق الجغرافية)؛ أو '2' كيان ملحق بهيكل ما يمكن أن يكون أي منظمة دولية قائمة، أو هيئة قضائية دائمة متعددة الأطراف تُنشأ في إطار إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، أو واحدة أو أكثر من مؤسسات التحكيم القائمة (إذا كان المركز سيأخذ طابعاً لا مركزياً) (*A/CN.9/1004، الفقرة 37).
- 3- ولعل الفريق العامل يود أن يلاحظ أن الميزة الرئيسية لخيار الهيئة الحكومية الدولية المستقلة من الناحية القانونية هي أن المركز الاستشاري يمكن أن يحدد بنفسه طبيعة أنشطته ونطاقها، ويرتبها حسب الأولوية. ويمكن لمركز استشاري مستقل من هذا القبيل أن يتجنب أي تأثير حقيقي أو متصور لأنشطة المنظمة التي تستضيفه، أو أي تضارب في المصالح معها.
- 4- وإذا تقرر أن يكون المركز الاستشاري ملحقاً بهيكل قائم أو هيكل يُنشأ كجزء من عملية الإصلاح (مثل هيئة دائمة)، فينبغي تناول أوجه التآزر بين هذا الهيكل الدائم وأنشطة المركز بالدراسة والتطوير. ويمكن لهذا الهيكل المضيف أن يساعد المركز الاستشاري بتزويده بالموارد المؤسسية ويغده من خلال الثقة المتوفرة فيه والعلاقات القائمة لديه. غير أن إلحاق المركز الاستشاري بمؤسسة قائمة يمكن أن يُعتبر أيضاً حاجزاً يعرقل بناء الثقة فيه والاطمئنان إليه هو نفسه.

2- مركز افتراضي أو مكاني

- 5- لعل الفريق العامل يود أن ينظر في مشروع الحكم 10 بشأن موقع المركز الاستشاري.

مشروع الحكم 10 - الموقع

- 1- الخيار 1: [يكون مقر المركز الاستشاري في [...] الخيارات 2: [يحدد مجلس إدارة المركز الاستشاري موقع المركز وفقاً لأحكام النظام الداخلي ذات الصلة].
- 2- يسعى المركز الاستشاري إلى ضمان توفير التغطية العالمية الكافية، سواء من خلال وجود افتراضي أو، حسب الإمكان، وجود مادي على الصعيد الإقليمي.

تعليقات

- 6- يمكن أن يتوقف تحديد موقع أو مواقع المركز الاستشاري على مجموعة من العوامل، بما في ذلك الشكل الذي ستتخذه مثل هذه الآلية، وولاية المركز الاستشاري وأدواره، وهوية الجهات المستفيدة منه وتفضيلاتها واحتياجاتها القانونية، وميزانيته. وتجدر الإشارة إلى أن معظم من يعملون في مجال الاستثمار من المحامين

والهيئات القضائية يتركزون في عدد محدود من المدن في العالم، ومن ثمّ يمكن النظر فيما إذا كان ينبغي للمركز الاستشاري أن يكون في موقع قريب من هذه المدن الرئيسية. وقد يلزم أيضا النظر في فعالية التكلفة والتمثيل الإقليمي عند البت في هذه المسألة. وفيما يتعلق بالتمثيل الإقليمي، يمكن النظر كذلك في اختيار دولة من أقل البلدان نموا أو البلدان النامية لكي تكون مقرا للمركز الاستشاري، وذلك من أجل زيادة الوعي بوجوده وخدماته في المنطقة التي توجد فيها الجهات التي يمكن أن تستفيد منه بهدف تيسير وصولها إليه.

7- كما ترتبط مسألة موقع أو مواقع المركز الاستشاري باستدامته. ولعل الفريق العامل يود أن يأخذ في اعتباره في هذا الشأن الهدف من المركز الاستشاري، وهو مساعدة الدول، مما يعني أن هناك حاجة إلى تيسير وصول الجهات المستفيدة إليه، وأن يراعي أثر ذلك على اختيار موقعه.

8- ويجوز التفكير في إقامة مركز استشاري له عدة مكاتب في مناطق مختلفة من العالم، وإن كان ذلك سيرفع تكلفته، مما يزيد من صعوبات تمويله. وفي ضوء الآثار التي قد تترتب على ذلك في ميزانية المركز الاستشاري واستدامته، يمكن التفكير في إنشاء مجموعة من المراكز الافتراضية في شكل مكاتب مصغرة مخصصة لتقديم الخدمات داخل المركز الاستشاري نفسه أو داخل المصارف الإنمائية الإقليمية أو المؤسسات والهيكل ذات الصلة في مناطق مختلفة. كما يمكن النظر في إنشاء مركز واحد يشتمل على وحدات مسؤولة عن تقديم الخدمات الخاصة بكل منطقة بعينها. وهناك خيار آخر هو أن تُترك هذه المسألة إلى مجلس إدارة المركز الاستشاري ليبت فيها في ضوء الظروف السائدة حتى يتسنى اتخاذ قرارات في ضوء الواقع فيما يتعلق بالفروع الإقليمية الممكنة (انظر مشروع الحكم 10 (1)، الخيار 2).

واو - التكاليف والتمويل

9- طلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تضطلع بأعمال تحضيرية بشأن تمويل المركز الاستشاري، مع أخذ الخيارات التالية في الاعتبار: '1' تمويل المركز الاستشاري عن طريق أعضائه من خلال صندوق تنشئه الدول المشاركة من البلدان المتقدمة النمو، أو من خلال تبرعات مقدّمة من مصادر أخرى؛ '2' إمكانية تقاضي المركز الاستشاري أتعابا مقابل خدماته أو فرض رسوم على مستخدمي نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (A/CN.9/1004*، الفقرة 47). وبالإضافة إلى ذلك، أُشير إلى أنه ينبغي النظر بعناية في احتياجات المركز من الموظفين (A/CN.9/1004*، الفقرة 37).

10- ولعل الفريق العامل يود النظر في الهيكل المالي للمركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية كنموذج يمكن الاقتداء به فيما يتعلق بالتكاليف والتمويل، حيث يشترك في تمويله أعضاؤه من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويهدف الهيكل المؤسسي للمركز إلى ضمان قدرته على تقديم خدماته إلى أعضائه من البلدان النامية وأقل البلدان نموا بصورة مستقلة عن أي اعتبارات مالية أو غير ذلك من أشكال التأثير. (1) وقد أنشئ صندوق الهبات التابع للمركز من مساهمات الأعضاء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وتتفاوت مساهمات البلدان النامية تبعا لحصة كل بلد منها من التجارة العالمية وكذلك نصيب الفرد من الدخل. ولا يُشترط على أقل البلدان نموا المساهمة في صندوق الهبات لكي يحق لها الحصول على خدمات المركز. وقد ساهم كل عضو من أعضاء المركز من البلدان المتقدمة النمو بما لا يقل عن 1 000 000 دولار في صندوق الهبات، أو في الميزانيات السنوية للمركز الاستشاري، أو في كليهما. وبالإضافة إلى ذلك، يقاضى المركز أتعابا مقابل خدمات الدعم التي يقدمها في إجراءات تسوية المنازعات لدى منظمة التجارة العالمية. وتُحسب الأتعاب على أساس ساعات العمل، على النحو التالي: 40 فرنكا سويسريا في الساعة

(1) انظر الهيكل التنظيمي للمركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية على الرابط

<https://www.acwl.ch/organisational-structure/>

لأقل البلدان نمواً؛ و162 فرنكا سويسريا في الساعة لأعضاء الفئة جيم؛ و243 فرنكا سويسريا في الساعة لأعضاء الفئة باء؛ و324 فرنكا سويسريا في الساعة لأعضاء الفئة ألف. وتُطبّق هذه الأتعاب وفقاً لميزانية زمنية يعتمد عليها مجلس إدارة المركز، تبين الحد الأقصى لعدد ساعات العمل التي يمكن للجهة المستفيدة توقع أن يتقاضى المركز الاستشاري عنها أتعاباً لكل خطوة من الخطوات الإجرائية في تسوية المنازعات لدى منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للمركز أن يقبل التبرعات المقدمة من مصادر حكومية وغير حكومية لأغراض محددة لا تتصل بقضايا تسوية المنازعات، مثل برامج التدريب والمنح التدريبية.

11- ولعل الفريق العامل يود أن يلاحظ أن منظمات مهتمة قد أجرت دراسة بالتعاون مع الأمانة لتقدير تكاليف إنشاء مركز استشاري وتشغيله، وكذلك تحديد مصادر التمويل الممكنة للتشغيل ("الدراسة").⁽²⁾ وتستند الدراسة إلى افتراضات شتى، نظراً لأن العمل بشأن هذا الموضوع ما زال في مراحله الأولى.⁽³⁾ والافتراضان الرئيسيان هما أن الجهات المستفيدة من خدمات المركز الاستشاري ستكون من البلدان النامية مع إعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً، وأن القضايا ستمر بمراحل متنوعة و"ستكتمل" في أوقات مختلفة.

1- تقييم أعباء العمل في المركز الاستشاري والتكاليف

12- تركز الدراسة على الاحتياجات من الموظفين لخدمات الوساطة والتحكيم، وتستند في تقديرها إلى البحوث وتحليل إحصائي لقرارات التحكيم الصادرة عن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، ومجموعة مختلطة من أسعار ساعات العمل، ومتوسط مدد معالجة القضايا المدرجة في العينة.⁽⁴⁾ ولكن هذه التقديرات لا تأخذ في الاعتبار أن بعض خيارات الإصلاح يمكن أن تؤدي، في حال اعتمادها، إلى تقصير مدة الإجراءات وتقليل ساعات العمل المطلوبة لكل قضية.

13- ويتضح من الدراسة أن بإمكان فريق من خمسة عشر (15) محامياً وثلاثة (3) موظفين إداريين أن يتعامل مع عدد من 4 إلى 6 حالات وساطة ومن 7 إلى 9 قضايا تحكيم في آن واحد، مع تقديم بعض المساعدة كذلك خلال فترات التهدئة. وإذا تقرر البدء بفريق أصغر وتوسيعه مع مرور الوقت، فإن التقديرات المتحفظة تشير إلى أنه يمكن لفريق من ثمانية (8) محامين واثنين (2) من الموظفين الإداريين التعامل مع عدد من 2 إلى 3 حالات وساطة ومن 3 إلى 4 قضايا تحكيم في آن واحد، مع تقديم بعض المساعدة كذلك خلال فترات التهدئة. ويشمل السيناريو تكاليف برنامج انتداب من شأنه أن يسمح بانتداب المحامين العاملين لدى حكومات الدول الأعضاء للانضمام إلى موظفي المركز الاستشاري والعمل معهم كموظفين منتدبين بأجر لفترة تُحدّد لاحقاً (انظر *A/CN.9/1004، الفقرة 33). وقد تكون هناك حاجة إلى عدد أكبر من الموظفين إذا كان مطلوباً من المركز الاستشاري أن يضطلع بأنشطة أخرى.

(2) IAA/ILI: Note on the costs and financing of an Advisory Centre on International Investment Law https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/aciil_note_on_costs_financing_24_august_2020_final_updated.pdf

(3) الدراسة، القسم الثاني، الافتراضات، الصفحات 4-7.

(4) الدراسة، الفقرات من 24 إلى 45 والمرفق 2، وهي تورد المزيد من التفاصيل في هذا الشأن، وخصوصاً لمحة عامة عن جميع قضايا المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في الفترة من أيار/مايو 2019 إلى أيار/مايو 2020، وعدد ساعات العمل التي استغرقتها القضايا، وحساب متوسط أتعاب المحامين وعدد ساعات العمل لكل قضية، وكذلك متوسط مدة القضية.

2- الميزانية المبينة في المرفق 1

14- لعل الفريق العامل يود النظر في الميزانية الافتراضية للمركز الاستشاري الواردة في المرفق 1 لهذه المذكرة. وهي تستند إلى المعايير المطبقة في الأمم المتحدة.⁽⁵⁾

السيناريو ألف

15- ستبلغ تكاليف إنشاء المركز الاستشاري (أي التكاليف غير المتكررة) 274 525 دولارا (المبالغ الواردة محسوبة كلها بدولارات الولايات المتحدة)، في حين ستبلغ التكاليف المتكررة (وهي لا تشمل تكاليف الإيجار والسفر والترجمة، وتكاليف الخبراء والهيئة القضائية، وما إلى ذلك) 4 115 866 دولارا في السنة، على افتراض أن المركز سيعمل به خمسة عشر (15) محاميا على النحو التالي: مدير تنفيذي واحد (1)، وثلاثة (3) محامين معاونين من الرتبة العليا، وثلاثة (3) محامين معاونين من الرتبة المتوسطة العليا، ومحاميان (2) معاونان من الرتبة المتوسطة، وثلاثة (3) محامين معاونين من الرتبة الابتدائية، وثلاثة (3) محامين منتدبين. وستبلغ التكلفة الإجمالية لإنشاء المركز الاستشاري وتشغيله للسنة الأولى 4 289 670 دولارا.

السيناريو باء

16- من الناحية الأخرى، ستبلغ تكاليف إنشاء المركز الاستشاري (أي التكاليف غير المتكررة) 252 914 دولارا، في حين ستبلغ التكاليف المتكررة 3 040 824 دولارا في السنة، على افتراض أن المركز سيعمل ثمانية محامين على النحو التالي: مدير تنفيذي واحد (1)، ومحاميان (2) معاونان من الرتبة العليا، ومحام (1) من الرتبة المتوسطة العليا، ومحام (1) معاون من الرتبة المتوسطة، ومحام (1) معاون من الرتبة الابتدائية، ومحاميان (2) منتدبان. وستبلغ التكلفة الإجمالية لإنشاء المركز الاستشاري وتشغيله للسنة الأولى 3 110 769 دولارا.

3- سبل تمويل هذه التكاليف

17- تشير الدراسة إلى أن إنشاء المركز الاستشاري وتشغيله لمدة خمس سنوات، في إطار السيناريو ألف، سيحتاجان إلى تمويل بمبلغ 16 مليون دولار، في مقابل 10 ملايين دولار في إطار السيناريو باء.

18- ولعل الفريق العامل يود أن ينظر في سبل تمويل هذه التكاليف بناء على التقييمات الواردة أعلاه. وقد سلم الفريق العامل بضرورة أن يتقاضى المركز الاستشاري رسوما مقابل خدماته حتى يتمكن من تغطية تكاليفه على نحو مستدام، وكان من رأيه في الوقت ذاته أن من الممكن تحديد رسوم الخدمات التي تتحملها الدول باستخدام مقياس متدرج يعتمد على مستوى التنمية لدى البلد، مع معاملة تفضيلية للبلدان الأقل نموا والدول النامية (A/CN.9/1004*)، الفقرة 47). وسيتعين في تلك الحالة تصنيف الدول على نحو آخر، مثلا باستخدام تصنيف البنك الدولي للبلدان النامية حسب مستوى الدخل، أي تصنيفها إلى بلدان نامية مرتفعة الدخل ("الفئة ألف")؛ وبلدان نامية متوسطة الدخل من الشريحة العليا ("الفئة باء")؛ وبلدان نامية متوسطة دخل من الشريحة الدنيا ("الفئة جيم").⁽⁶⁾

19- ونظرا لأن رسوم العضوية التي تسدها الدول المشاركة لمرة واحدة قد لا تكون كافية لإنشاء المركز الاستشاري وتشغيله، قد تكون هناك حاجة إلى توفير مصادر دخل متعددة من أجل تحقيق هذين الهدفين.

(5) على نحو أكثر تحديدا، تستند إلى دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن التكاليف القياسية للمرتبات والدليل المشترك بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن التكاليف القياسية.

(6) انظر أيضا A/CN.9/212، الفقرة 57 والحاشية 18 ذات الصلة.

ولعل الفريق العامل يود النظر فيما إذا كان من الممكن سد هذه الفجوة عن طريق ما يلي: '1' التبرعات التي تقدمها الدول (كمساعدة إنمائية رسمية)؛ و'2' التبرعات التي تقدمها الجهات المانحة من القطاع الخاص والوكالات أو المنظمات العاملة في مجال المساعدة الإنمائية؛ و'3' التكاليف المستردة من المدّعين؛ و'4' الرسوم التي يدفعها مستخدمو نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

4- الهيكل المالي

20- لعل الفريق العامل يود أن ينظر في مشروع الحكم التالي المتعلق بالهيكل المالي للمركز الاستشاري، الذي سيتعين تعديله تبعاً للطريقة التي سيُنشأ بها المركز.

مشروع الحكم 11 - الهيكل المالي للمركز الاستشاري

- 1- يُنشأ صندوق استثماري لتمكين المركز الاستشاري من العمل على نحو مستدام ("الصندوق الاستثماري").
- 2- يتلقى الصندوق الاستثماري تبرعات من جميع الدول الأعضاء، مع مراعاة مستوى التنمية الاقتصادية لديها، وعلى النحو الذي يقرره [مجلس إدارة المركز الاستشاري]. [تُعفى أقل البلدان نمواً من تقديم التبرعات]. ويجوز للصندوق أيضاً تلقي التبرعات أو الهبات من المنظمات العامة والخاصة والجهات الراعية.
- 3- يتقاضى المركز الاستشاري رسوماً على الخدمات القانونية وفقاً لجدول الرسوم الوارد في المرفق الخاص بالرسوم الملحق بهذا الاتفاق. وتُحدد الرسوم المطلوبة من الدول المستفيدة وفقاً لمستوى التنمية الاقتصادية لديها ووفقاً لقرار [مجلس إدارة المركز الاستشاري]. ولا تُعفى أقل البلدان نمواً من دفع رسوم [الخدمات]، [الخدمات التي تحصل عليها، باستثناء ما يتعلق منها بتبادل المعلومات والتدريب وبناء القدرات] [التمثيل القانوني].
- 4- تُمول الميزانية السنوية للمركز الاستشاري من موارد الصندوق الاستثماري، وكذلك من الرسوم التي يتقاضاها المركز نظير خدماته وفقاً للمعدلات التي يحددها [مجلس الإدارة].
- 5- تخضع ميزانية المركز الاستشاري لفحص سنوي يجريه مراجع حسابات خارجي.

تعليقات

(أ) رسوم العضوية لمرة واحدة

- 21- لعل الفريق العامل يود أن ينظر في سبل تكفل استهلال أنشطة المركز الاستشاري على نحو سلس، بالنظر إلى أن الإيرادات المتأتية من الخدمات لن تتحقق إلا في مرحلة لاحقة، أي بعد أن يبدأ المركز الاستشاري عمله بالفعل.⁽⁷⁾ ومن بين الخيارات الممكنة أن تدفع البلدان النامية رسم عضوية معقول لمرة واحدة.⁽⁸⁾ ويمكن أيضاً أن تشارك الدول المتقدمة النمو في المركز الاستشاري وأن تدفع رسوم العضوية، وخصوصاً إذا كان المركز يعمل أيضاً كمنتهى لتبادل المعلومات وتطوير الممارسات الفضلى وتيسير التدريب.
- 22- وباتباع نموذج المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية، تشير الدراسة إلى إمكانية أن يُطلب من بلدان الفئة ألف أن تدفع مبلغ 486 000 دولار، وبلدان الفئة باء أن تدفع مبلغ 162 000 دولار، وبلدان الفئة جيم أن تدفع 81 000 دولار، وتودع هذه المبالغ في صندوق.⁽⁹⁾ وبما أن الفريق العامل

(7) الدراسة، الفقرة 16.

(8) المرجع نفسه، الفقرة 64.

(9) المرجع نفسه، الفقرتان 66 و67.

أعرب عن رغبته في أن يؤخذ مستوى التنمية الاقتصادية لدى الدول في الحسبان، يمكن تحديد رسوم العضوية لمرة واحدة باستخدام "اختبار القدرة المالية". وفي المقابل، يمكن أن تُعفى أقل البلدان نمواً من التبرع للصندوق الاستئماني.⁽¹⁰⁾ ووفقاً لهذه الحسابات، يمكن أن يصل إجمالي الأموال المجموعة إلى 3 321 000 دولار (من بلد واحد (1) من البلدان المرتفعة الدخل، وعشرة (10) من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، وخمسة عشر (15) بلداً من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا).⁽¹¹⁾ وأخيراً، يمكن أن تدفع البلدان المتقدمة النمو مبلغاً ثابتاً، كما يمكن الاتفاق على تقديم تبرع مالي في إطار بروتوكول الانضمام إلى المركز الاستشاري.⁽¹²⁾

(ب) التبرعات

23- إذا عولمت أقل البلدان نمواً والدول المدرجة في الفئة جيم على نحو تفضيلي، فمن المرجح أن يخصص لها الجزء الأكبر من خدمات المركز الاستشاري. ولكن قد يترتب على ذلك أن تصبح الأموال التي يجمعها المركز الاستشاري غير كافية لتغطية التكاليف التي من المرجح أن يتكبدها.

24- وبغية سد هذه الفجوة، لعل الفريق العامل يود أن يضع في اعتباره أن جزءاً من إيرادات المركز الاستشاري يمكن أن يتأتى من تبرعات تقدمها الجهات المانحة من القطاع الخاص والوكالات أو المنظمات الحكومية. وتجدر الإشارة هنا إلى أوجه التضارب المحتملة في المصالح التي سُلط عليها الضوء في الفقرة 39 من الوثيقة [A/CN.9/1004*](#).

25- وللتوضيح، يُؤمل المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية من خلال تبرعات تجمع من الدول كل خمس سنوات. وبما أن إنشاء المركز الاستشاري قيد النظر يهدف إلى تعزيز الشرعية والعدل في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، مما يعتبر خدمة عامة وعملاً من أجل الصالح العام، فإن من الممكن توضيح أن بوسع الدول والمؤسسات العمومية أن تلتزم بتقديم التمويل اللازم، وأن هذه التبرعات سوف تعتبر مساعدة إنمائية رسمية.

(ج) الرسوم التي ستتحملها الجهات المستفيدة

26- لعل الفريق العامل يود كذلك أن ينظر فيما إذا كان ينبغي أن تتحمل الجهات المستفيدة تكاليف الخدمات التي يقدمها المركز الاستشاري، وإذا كان الأمر كذلك، تحديد تلك التكاليف. ولا يلزم أن تكون أسعار الخدمات واحدة لجميع الدول وينبغي أن يُراعى في تحديدها مستوى التنمية الاقتصادية في تلك الدول. وبناءً على ذلك، يمكن أن يُطلب من أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (من غير فئة أقل البلدان نمواً) أن تدفع سعراً رمزياً، في حين قد يُطلب من البلدان النامية ذات الدخل المرتفع والمتوسط أن تدفع بالأسعار المعمول بها في السوق وبأسعار مخفضة على التوالي. وإذا سُمح للبلدان المتقدمة النمو بالاستفادة من الخدمات الاستشارية التي يقدمها المركز، فيمكن أن يُطلب منها أيضاً أن تدفع مقابل تلك الخدمات بالأسعار المعمول بها في السوق.

27- وتشير الدراسة إلى أن تقاضي رسوم نظير الخدمات (مهما كانت مخفضة) يمكن أن يساعد على تحقيق بعض الاستقلال المالي للمركز الاستشاري، حيث تبلغ تكاليفه السنوية المتكررة في إطار السيناريو

(10) المرجع نفسه، الفقرة 67.

(11) المرجع نفسه، الفقرتان 69 و70.

(12) المرجع نفسه، الفقرة 68.

ألف 3 715 866 دولارا، بينما يمكنه هو أن يعمل في إطار ذلك السيناريو بفريق من خمسة عشر (15) محاميا لمدة 22 500 ساعة عمل في المتوسط سنويا يتقاضى عنها أتعابا.

28- وتشير الدراسة إلى أن تحقيق نقطة التعادل في إطار السيناريو ألف ممكن إذا بلغ متوسط سعر الساعة 136 دولارا.

29- وبالنظر إلى أن سعر الساعة يمكن أن يتغير تبعا للفئة التي تنتمي إليها الجهة المستفيدة، ومع افتراض أن جميع الفئات ستستخدم خدمات المركز الاستشاري أيضا، فإن الدراسة تشير إلى أن نقطة التعادل ستتحقق عند معدلات الأتعاب التالية: تدفع دول الفئة ألف 400 دولار في الساعة؛ وتدفع دول الفئة باء 90 دولارا في الساعة؛ وتدفع دول الفئة جيم 40 دولارا في الساعة؛ وتدفع أقل البلدان نموا 20 دولارا في الساعة. ويمكن أن يُولد ذلك على التوالي إيرادات تبلغ 2 250 000 دولار و506 250 دولار و225 000 دولار و112 500 دولار من هذه الفئات من الدول.

30- ومع ذلك، وبالنظر إلى أن الخدمات قد تكون متاحة على سبيل الأولوية لأقل البلدان نموا، فقد لا يتسنى بلوغ نقطة التعادل استنادا إلى المعدلات المذكورة أعلاه للأتعاب، ذلك أن تمويل تكاليف المركز الاستشاري بالكامل من خلال الرسوم المخفضة التي يتقاضاها نظير خدماته أمر قد يكون ممكنا من الناحية النظرية، لكن الإيرادات المتأتية من هذه الرسوم قد لا تكون كافية في الواقع. ومن أجل ضمان أن يقدم المركز خدماته بأقل أسعار ممكنة، وبخاصة لأعضائه من أقل البلدان نموا، قد تكون هناك حاجة إلى استكشاف خيارات أخرى،⁽¹³⁾ مثل: '1' زيادة سعر الساعة لجميع فئات الدول؛ أو '2' وضع سقف للأتعاب المحسوبة بالساعة على أساس متوسط عدد ساعات العمل في كل قضية، بالإضافة إلى مبلغ إجمالي يُدفع نظير سلسلة من الخدمات.

31- وبالإضافة إلى ذلك، سبق للفريق العامل أن لاحظ أن السبل البديلة لتسوية المنازعات، مثل الوساطة، لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير في سياق تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وفي هذا السياق، ذُكر أنه ينبغي أيضا استكشاف الكيفية التي يمكن بها للمركز الاستشاري المساعدة في حل المنازعات خارج السياق التخاصمي (A/CN.9/1044، الفقرة 39). ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يمكن تقديم خصم على أسعار خدمات التسوية الودية (مثلا تقديم خصم بنسبة 25 في المائة أو أكثر على أسعار هذه الخدمات مقارنة بأسعار خدمات التحكيم) لتحفيز استخدام الوساطة.

(د) استرداد التكاليف

32- قد يتمثل مصدر آخر للتمويل في استرداد التكاليف في حال تسوية المنازعة لصالح الجهات المستفيدة من خدمات المركز الاستشاري. ولعل الفريق العامل يود أن ينظر في خيار مطالبة الهيئات القضائية في قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بأن تحكم برد التكاليف التي يتكبدها المركز الاستشاري عن ساعات عمله في القضايا المعنية وفقا لمعدل الأتعاب السائد في السوق.

(هـ) رسوم استعمال نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

33- لعل الفريق العامل يود أن ينظر في فرض رسم استعمال على جميع الأموال التي تنفقها الأطراف في سياق تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وفي حال فرض مثل هذا الرسم على كل أو بعض تلك الأموال والمبالغ المماثلة التي تتقاضاها محاكم الاستثمار المتعددة الأطراف وتخصيص الإيرادات المتأتية منه للمركز الاستشاري، فإنه يمكن أن يوفر للمركز دعما ماليا مستقرا.

(13) المرجع نفسه، الفقرة 96.

(و) الصندوق الاستثماري

34- لعل الفريق العامل يود أن ينظر في السبل الكفيلة بضمان استقرار إيرادات المركز الاستشاري بغية كفاءة استدامته. ومن بين الخيارات التي يمكن النظر فيها في هذا الصدد إنشاء صندوق استثماري يتلقى الأموال المستمدة من سائر المصادر.

35- وكمصدر محتمل للتمويل، يمكن التفكير في أن تنص الأحكام الواردة في معاهدات الاستثمار على أن يدفع المدعون رسماً إلى الصندوق الاستثماري التابع للمركز الاستشاري كشرط لاستخدام المعاهدة كأساس للدعوى. وقد يسهم ذلك في تمويل المركز الاستشاري وردع المطالبين عن رفع الدعاوى العنيفة.

5- الاستدامة

36- لعل الفريق العامل يود أن يلاحظ أن استدامة تمويل المركز الاستشاري ينبغي أن تكون محور تركيز رئيسي، بالنظر إلى ما لنشاط المركز الاستشاري من أثر محتمل في قانون الاستثمار على المدى الطويل. وعلى وجه الخصوص، إذا تقرر أن يقدم المركز الاستشاري خدمات المساعدة والدفاع، ستحتاج الجهات المستفيدة إلى التأكد من أن المركز سيكون قادراً على تقديم خدماته طوال مدة القضية التي يقبلها، والتي قد تستغرق عدة سنوات. ولعل الفريق العامل يود أن ينظر في مختلف خطط التمويل في ضوء الحاجة إلى ضمان استقلال المركز الاستشاري واستدامته على السواء على المدى الطويل.

37- ولعل الفريق العامل يود أن يلاحظ أن من المحتمل، رهنا بمخطط التمويل المتبع، أن تكون هناك توترات متصورة أو فعلية بين الحكومات المستفيدة من خدمات المركز الاستشاري من جهة، والجهات المانحة القائمة والمحتملة، التي قد تشمل منظمات غير حكومية وهيئات خيرية، من جهة أخرى. وسوف تتوقف حدة هذه التوترات على نطاق الخدمات المقدمة ومدى اهتمام المانحين بوجود إطار عادل يضمن الشرعية على استخدام نظام بهذا الوصف في إطار النتائج المحققة في المفاوضات (بين الدول وبين المستثمرين والدول) و/أو في قضايا معينة (بين الدول أو بين المستثمرين والدول). وينطبق الأمر نفسه أيضاً على مخطط التمويل من الدول، نظراً لأن الدول المانحة قد تكون لها وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بأهداف التمويل والمركز الاستشاري. وينبغي أن يراعى، عند وضع القواعد المتعلقة بتمويل المركز الاستشاري، أن المركز يهدف إلى ضمان احتفاظ الجهات المستفيدة من خدماته بالقدرة على اتخاذ قراراتها الخاصة بشأن أهداف قانون الاستثمار الدولي وصوغه واستخدامه وكيفية تطبيقه.

38- وقد تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الجهات المانحة قد تواجه صعوبات سياسية أو سياسية في تقديم الدعم إلى أعمال الدفاع في بعض أنواع القضايا. فإذا كانت القضية تتعلق مثلاً بتأميم استثمارات دون تعويض أو استهدافها في إطار عمليات تأميم/مصادرة محددة الأهداف، فقد تكون هناك شواغل بشأن استخدام الأموال العمومية لدعم الدفاع عن هذا السلوك. كما قد تكون بعض الدعاوى مثيرة للجدل. ومن ثم، فإن مشاركة مركز استشاري تدعمه الحكومة/ممول من الضرائب في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في مثل تلك الحالات قد تزيد الوعي بكثرة التكاليف التي تنطوي عليها تلك التسويات وتثير انتقادات بشأنها بدلاً من أن تعزز الدعم لتسوية تلك المنازعات على النحو المتوخى في معاهدات الاستثمار الدولية.

39- وفي ضوء ذلك، لعل الفريق العامل يود أن ينظر في سبل لمعالجة هذه التوترات، مثل وضع آليات حوكمة مستقلة؛ وقواعد واضحة وشفافة لتحويل سلطة اتخاذ القرارات؛ وقواعد مناسبة وشاملة وفعالة بشأن المسؤولية المهنية. ويمكن مثلاً أن يسمح التنظيم الداخلي للمركز الاستشاري بأن تصبح الدول المتقدمة النمو أعضاء فيه، دون أن يكون لها الحق في الحصول على الخدمات التي تستهلك موارد كثيرة، بما في ذلك خدمات المساعدة والدفاع في قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ولكن مع احتفاظها بالحق في

الاستفادة من خدمات أخرى مثل خدمات الآليات البديلة لتسوية المنازعات وتبادل الممارسات الفضلى. ومن الأساليب الممكنة الأخرى في هذا الشأن الحرص على تنوع الخدمات التي يقدمها المركز الاستشاري، بما في ذلك عمله كمنبر لتبادل الممارسات الفضلى وإجراء المناقشات بين جميع الدول وسائر أصحاب المصلحة. ويمكن لنظامٍ تُفتح فيه العضوية لجميع الدول وتُصمَّم الخدمات خصيصاً لتلبية احتياجات فئات محددة من الجهات المستفيدة أن يكفل استدامة المركز الاستشاري.

المرفق 1

التكلفة والتمويل (نموذج الميزانية)

ميزانية المركز الاستشاري لتسوية المنازعات المتعلقة بشؤون الاستثمار

السيناريو ألف: 12 محاميا

المجموع	المجموع الفرعي	تكلفة الوحدة	الإجمالي بالمتر المربع	الوحدة	بالمتر المربع	فئة النفقات في الميزانية
274 525 دولارا						تكاليف التركيب
	52 095 دولارا					(أ) معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ⁽¹⁾
	26 299 دولارا	1 547 دولارا		17		حواسيب محمولة مع محطات التركيب والوصل والشاشات
	5 236 دولارا	308 دولارات		17		هواتف ثابتة
	3 600 دولار	300 دولار		12		طابعات شخصية
	16 960 دولارا	1 060 دولارا		16		هواتف محمولة
	0	5 000 دولار				معدات تداول بالفيديو
	99 930 دولارا					(ب) الأثاث
	39 230 دولارا					- المكاتب ⁽¹⁾
	6 117 دولارا	6 117 دولارا		1		طقم أثاث مكتب إداري (الرتبتان مد-1/مد-2)
	6 840 دولارا	2 280 دولارا		3		أطقم أثاث مكتبية عادية (الرتبة ف-5)
	26 273 دولارا	2 021 دولارا		13		أطقم أثاث مكتبية عادية (الرتب من خ ع-6 إلى ف 4)
	28 200 دولارا					- غرفة اجتماعات
	12 000 دولارا	12 000 دولارا		1		طاولة اجتماعات
	16 200 دولارا	450 دولارا		36		كراسي اجتماعات/كراسي للزوار
	32 500 دولارا					قطع أثاث أخرى
	25 000 دولارا	2 500 دولارا		10		خزانات كتب/ملفات
	7 500 دولارا	7 500 دولارا		1		منضدة منخفضة، و4 كراسي بمسندين
	17 500 دولارا					(ج) مواد ولوازم
	17 500 دولارا	17 500 دولارا		1		كتب للمكتبة
	105 000 دولارا					(د) الخدمات
	80 000 دولارا	80 000 دولارا		1		إعداد موقع شبكي (متعدد اللغات)
	25 000 دولارا	25 000 دولارا		1		إعداد قواعد بيانات من أجل "جمع الممارسات الفضلى"
3 715 866 دولارا						التكاليف المتكررة (سنويا)
						(أ) الإيجار
						تكاليف الإيجار حسب الموقع
	129 366 دولارا		347			(ب) صيانة المباني والمرافق (بما في ذلك الأمن) ⁽¹⁾
	10 080,45 دولارا	10 080 دولارا	27	1	27	مكتب الإدارة
	75 603,38 دولارات	5 040 دولارا	203	15	13,5	مكاتب عادية ⁽²⁾
	16 800,75 دولارا	16 801 دولارا	45	1	45	غرفة اجتماعات

المكتبة	45	1	45	16 801 دولار	16 800,75 دولار
المقصورة الإدارية/مكتب الاستقبال	27	1	27	10 080 دولار	10 080,45 دولار
(ج) تكاليف الموظفين⁽³⁾					
المدير التنفيذي (الرتبة مد-2)	1			231 400 دولار	231 400 دولار
المحامون، الرتبة العليا (ف-5) ⁽⁴⁾	3			195 800 دولار	587 400 دولار
المحامون، الرتبة المتوسطة العليا (ف-4)	3			166 600 دولار	499 800 دولار
المحامون، الرتبة المتوسطة (ف-3) ⁽⁴⁾	3			136 700 دولار	410 100 دولار
المحامون، الرتبة الابتدائية (ف-2)	2			112 700 دولار	225 400 دولار
المتدربون المنتدبون (ف-2)	3			112 700 دولار	338 100 دولار
الموظفون الإداريون (الرتب من خ ع-4 إلى خ ع-6)	1			88 300 دولار	88 300 دولار
(د) الخدمات واللوازم					
دعم معدات وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستضافة الخادوم	12			3 500 دولار	42 000 دولار
تراخيص البرامجيات/الاشتراكات الرقمية (المكتبة، ووسائل الاتصالات الإلكترونية)	1			80 000 دولار	80 000 دولار
تكاليف الهواتف ⁽⁵⁾	12			9 500 دولار	114 000 دولار
تكاليف الترجمة ⁽⁵⁾	2 000			230 دولار	460 000 دولار
الأدوات الكتابية واللوازم المكتبية	12			2 500 دولار	30 000 دولار
تأجير وصيانة معدات تصوير المستندات/الطباعة	12			2 500 دولار	30 000 دولار
استضافة الموقع الشبكي وصيانته	1			25 000 دولار	25 000 دولار
تطوير قواعد بيانات "جمع الممارسات الفضلى"	1			25 000 دولار	25 000 دولار
(هـ) السفر					
تكاليف السفر	1			400 000 دولار	400 000 دولار
مجموع التكاليف⁽⁶⁾					
احتياطي الطوارئ (7,5٪)				299 279 دولار	3 990 391 دولار
مجموع الاحتياجات					
					4 289 670 دولار

1 استنادا إلى الدليل المشترك بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن التكاليف القياسية لعام 2019

2 يشمل مساحة عمل لاثنتين من الموظفين الحكوميين المنتدبين/المتدربين الداخليين

3 استنادا إلى الصيغة المنقحة لدليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن التكاليف القياسية للمرتبات لعام 2020

4 من المتوخى أن يقدم موظف واحد الدعم في إجراءات الوساطة

5 تراعي هذه الأحكام أن المركز الاستشاري يعمل على نطاق عالمي

6 حُسبت التكاليف على أساس تمتع المركز الاستشاري بالإعفاء الضريبي

ميزانية المركز الاستشاري لتسوية المنازعات المتعلقة بشؤون الاستثمار
السيناريو باء : 6 محامين

المجموع	المجموع الفرعي	تكلفة الوحدة	الإجمالي بالمتري المربع	الوحدة	بالمتر المربع	فئة النفقات في الميزانية
252 914 دولارا						تكاليف التركيب
	44 890 دولارا					(أ) معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ⁽¹⁾
	15 470 دولارا	1 547 دولارا		10		حواسيب محمولة مع محطات التركيب والوصل والشاشات
	3 080 دولارا	308 دولارات		10		هواتف ثابتة
	1 800 دولار	300 دولار		6		طابعات شخصية
	9 540 دولارا	1 060 دولارا		9		هواتف محمولة
	15 000 دولار	5 000 دولار		3		معدات تداول بالفيديو
	85 524 دولارا					(ب) الأثاث
	24 824 دولارا					- المكاتب ⁽¹⁾
	6 117 دولارا	6 117 دولارا		1		طقم أثاث مكتب إداري (الرتبتان مد-1/مد-2)
	4 560 دولارا	2 280 دولارا		2		أطقم أثاث مكتبية عادية (الرتبة ف-5)
	14 147 دولارا	2 021 دولارا		7		أطقم أثاث مكتبية عادية (الرتب من خ ع-6 إلى ف 4)
	28 200 دولارا					- غرفة اجتماعات
	12 000 دولار	12 000 دولار		1		طاولة اجتماعات
	16 200 دولار	450 دولارا		36		كراسي اجتماعات/كراسي للزوار
	32 500 دولارا					قطع أثاث أخرى
	25 000 دولار	2 500 دولار		10		خزانات كتب/ملفات
	7 500 دولار	7 500 دولار		1		منضدة منخفضة، و4 كراسي بمسندين
	17 500 دولار					(ج) مواد ولوازم
	17 500 دولار	17 500 دولار		1		كتب للمكتبة
	105 000 دولار					(د) الخدمات
	80 000 دولار	80 000 دولار		1		إعداد موقع شبكي (متعدد اللغات)
	25 000 دولار	25 000 دولار		1		إعداد قواعد بيانات من أجل "جمع الممارسات الفضلى"
2 640 824 دولارا						التكاليف المتكررة (سنويا)
						(أ) الإيجار
						تكاليف الإيجار حسب الموقع
	99 124 دولارا		266			(ب) صيانة المباني والمرافق (بما في ذلك الأمن) ⁽¹⁾
	10 080,45 دولارا	10 080 دولارا	27	1	27	مكتب الإدارة
	45 362,03 دولارا	5 040 دولارا	122	9	13,5	مكاتب عادية ⁽²⁾
	16 800,75 دولار	16 801 دولار	45	1	45	غرفة الاجتماعات
	16 800,75 دولار	16 801 دولار	45	1	45	المكتبة
	10 080,45 دولارا	10 080 دولارا	27	1	27	المقصورة الإدارية/مكتب الاستقبال
	1 352 700 دولار					(ج) تكاليف الموظفين ⁽³⁾
	231 400 دولار	231 400 دولار		1		المدير التنفيذي (الرتبة مد-2)
	391 600 دولار	195 800 دولار		2		المحامون، الرتبة العليا (ف-5) ⁽⁴⁾
	166 600 دولار	166 600 دولار		1		المحامون، الرتبة المتوسطة العليا (ف-4)

	136 700 دولار	136 700 دولار	1	المحامون، الرتبة المتوسطة (ف-3)
	112 700 دولار	112 700 دولار	1	المحامون، الرتبة الابتدائية (ف-2) ⁽⁴⁾
	225 400 دولار	112 700 دولار	2	المتدربون المنتدبون (ف-2)
	88 300 دولار	88 300 دولار	1	الموظفون الإداريون (الرتب من خ ع-4 إلى خ ع-6)
	789 000 دولار			(د) الخدمات واللوازم
	42 000 دولار	3 500 دولار	12	دعم معدات وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستضافة الخادوم
	80 000 دولار	80 000 دولار	1	تراخيص البرامجيات/الاشتراكات الرقمية (المكتبة، ووسائل الاتصالات الإلكترونية)
	114 000 دولار	9 500 دولار	12	تكاليف الهواتف ⁽⁵⁾
	460 000 دولار	230 دولارا	2 000	تكاليف الترجمة ⁽⁵⁾
	30 000 دولار	2 500 دولار	12	الأدوات الكتابية واللوازم المكتبية
	30 000 دولار	2 500 دولار	12	تأجير وصيانة معدات تصوير المستندات/الطباعة
	25 000 دولار	25 000 دولار	1	استضافة الموقع الشبكي وصيانته
	8 000 دولار	8 000 دولار	1	صيانة قواعد بيانات "جمع الممارسات الفضلى"
	400 000 دولار			(د) السفر
	400 000 دولار	400 000 دولار	1	تكاليف السفر
2 893 738 دولارا	مجموع التكاليف ⁽⁶⁾			
217 030 دولارا	احتياطي الطوارئ (7,5٪)			
3 110 769 دولارا	مجموع الاحتياجات			

- 1 استنادا إلى الدليل المشترك بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن التكاليف القياسية لعام 2019
- 2 يشمل مساحة عمل لاثنتين من الموظفين الحكوميين المنتدبين/المتدربين الداخليين
- 3 استنادا إلى الصيغة المنقحة لدليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن التكاليف القياسية للمرتبات لعام 2020
- 4 من المتوخى أن يقدم موظف واحد الدعم في إجراءات الوساطة
- 5 تراعي هذه الأحكام أن المركز الاستشاري يعمل على نطاق عالمي
- 6 حُسبت التكاليف على أساس تمتع المركز الاستشاري بالإعفاء الضريبي